أسبوعيات نائب

خارطة الطريق وسياسة اللعب على الوقت

ناهض منير الريس

النائب عن مدينة غزة

من المفترض أن موعد انتهاء المرحلة الأولى من خارطة الطريق والبدء في المرحلة الثانية أوشك على النفاذ . فالمرحلة الثانية حسب نص الخارطة تبدأ من حزيران يونية ٢٠٠٣ وتنتهي في كانون الأول ٢٠٠٣ .

ونحن نبصر على الجانب الفلسطيني الرسمي استجابات مبكرة لتطلبات واشتراطات خارطة الطريق ، قبل صدور خارطة الطريق رسميا في حقيقة الأمر . فالمسؤولون الفلسطينيون الرسميون أعلنوا مرارا وتكرارا ، منذ ما قبل بداية انتفاضة الأقصى تقريبا ، إدانتهم للعنف ورغبتهم في العودة إلى مائدة المفاوضات ، وشرعوا منذ وقت مبكر أيضا في البرامج الموجهة نحو تشكيل قوات أمن (منتقاة) تحت إشراف أمريكي ـ مصري ـ أردني ، وذلك ، كما سمعنا ، في أريحا . والفلسطينيون قاموا بالتحرك الفوري لصياغة مسودة دستور الدولة الفلسطينية ، والفلسطينيون عينوا رئيس وزراء وحكومة ذات سلطة تنفيذية . و الفلسطينيون دمجوا جميع المؤسسات الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تحت مسؤولية وزير داخلية ذي صلاحيات (وفق نص الخارطة ، استلهاما لها قبل أن تصدر رسميا) . والفلسطينيون لم يُدعوا إلى اجتماع تنسيق أمني إلا لبوه مسرعين .

فماذا نبصر على الجانب الإسرائيلي ؟! نبصر على الجانب الإسرائيلي تصعيدا في الإجراءات استهلته إسرائيل منذ أول يوم تسلمت فيه نص الخارطة ، بالمجزرة الأليمة التي قامت بها في حي الشجاعية شرقي غزة . ولم تكن تلك المجزرة ضربة للوزارة الفلسطينية الجديدة وحسب ، وإنما ضربة للخارطة وواضعيها ومشروعها بأكمله . وها هي الاجتياحات والمجازر تتوالى في شمال قطاع غزة وفي نابلس وفي كل مكان وتولد ردود أفعال من جنس العمل ، وهكذا تتصل الدائرة ومبعثها الاحتلال والظلم والإفراط في استخدام القوة .

يقول البعض إن هذا الأسلوب الشاروني ليس رفضا للتفاوض بقدر ما هو أسلوب للتفاوض من مركز قوة ساحقة لا تدع مجالا أمام الطرف الفلسطيني لغير الإذعان . وفي الحالتين كلتيهما هناك تمييع لعامل الوقت ، وخاصة أنه حتى هذه اللحظة والدقيقة والثانية لم يعلن شارون ، مجرد إعلان ، عن قبول إسرائيل خارطة الطريق . ألا يذكرنا ذلك برابين الذي قال قديما إنه ليست هناك مواعيد مقدسة ؟ وألا يذكرنا بنتنياهو الذي ضرب عرض الحائط باتفاق واي ريفر ذي الجدول الزمني الملحق بالاتفاق ؟! وألا يذكرنا بالمفاوضين الإسرائيليين الذين قالوا لصائب عريقات ذات مرة : لا تواصلوا الكلام كل ساعة عما ترتبه علينا نصوص الاتفاقات ، فالمسألة مسألة مصالح ، لا مسألة نصوص !؟

علاقة عضوية

واللعب على عامل الوقت سياسة إسرائيلية قديمة ترجع إلى زمن حرب النكبة عام ١٩٤٨ ، فآنذاك ـ كما يتذكر الذين عاصروها ـ فرضت الهدنة الأولى بين الجيوش العربية والجيش الصهيوني بعد أقل من شهر من بداية الحرب ، وفرضت الهدنة الثانية بعد تسعة أيام من العودة للقتال بعد الهدنة الأولى . وفي المرتين استخدم الإسرائيليون ومن وراءهم الوقت استخداما نموذجيا لفرض أمر واقع جديد على الأطراف العربية في الجبهات المختلفة . ودارت المعركة السياسية خلال ذلك في العواصم الأجنبية والعربية ، واستغل الإسرائيليون حالة الاسترخاء التي ترافق الهدنة في الإغارة على أهداف جديدة أو الاستيلاء على مواقع مطلوبة ، دون أن يعني التقيد بالهدنة شيئا بالنسبة إليهم .

وفي هذه الأيام يتخذ اللعب على عامل الوقت شكلا هجوميا لا تسلليا . فإسرائيل توفد وزيرا إلى الكونغرس الأمريكي لكي يقنع الأعضاء هناك أن الوقت صار ناضجا لترحيل الفلسطينيين ، وإن مهمة أمريكا اليوم أن تستخدم قوتها من أجل إنجاز ذلك الترحيل . ويحدث هذا في وقت متزامن مع قدوم المبعوث الأمريكي ثم وزير الخارجية الأمريكي إلى المنطقة ، واستنكاف كل منهما عن الحديث عن الموقف الإسرائيلي من خارطة الطريق .

وبينما تتحدث خارطة الطريق عن الالتزام الوحيد المطلوب من إسرئيل فورا في المرحلة الأولى التي تحدثنا عنها ، وهو الالتزام بتفكيك (المواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار عام ٢٠٠١) ، وبتجميد كافة النشاطات الاستيطانية بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات ، يقول شارون متبجحا : إن المستوطنات يجب أن تبقى . وتتحدث الأنباء عن " العلاقة العضوية بين شارون وبين عملية إنشاء تلك المواقع الاستيطانية " .

الظروف المناسبة ..

وكما نصت خارطة الطريق في ديباجتها على أنها " خطة مستندة إلى الأداء " ، فإنها تنص في مستهل الحديث عن المرحلة الثانية على أن : " التقدم نحو المرحلة الثانية سيعتمد على الحكم المجمع عليه من قبل اللجنة الرباعية ، حول ما إذا كانت الظروف مناسبة للمضي قدما " . وأغلب الظن أن ذلك هو ما جرى التعبير عن رفضه فلسطينيا بوصفه تحركا (مجتزأ) و (تجريبيا) كما أذاعت الصحافة مؤخرا . وكذلك يستمر الحديث عن أمرين مترافقين في وقت واحد : الاشتراطات الأمنية التي تعني مجموعة الإجراءات البوليسية الداخلية ، وعملية (بناء المؤسسات الفلسطينية) كما تدعوها النصوص . ويلاحظ أن الإلزامات الفلسطينية السياسية منصوص عليها بأسلوب القطع والشمول والفورية الذي هو طابع الكلام عن الإلزامات البوليسية . ومن الواضح تماما أيضا أن بناء المؤسسات الفلسطينية يجب أن يتم في ظل الإجراءات البوليسية المتوقعة .

أما مسألة اللاجئين ، التي هي لب الموضوع كله ، فالإشارة ترد بشأنها في سياق دور المفاوضات متعددة الأطراف التي ستتناول " قضايا تتضمن الموارد المائية الإقليمية والبيئية والتطوير الاقتصادي واللاجئين (كذا)

فإذا رضيت الولايات المتحدة عن الأداء الفلسطيني في هذه الأمور ، فإن ذلك قد يقود إلى (دولة فلسطينية بحدود جزئية) . بيد أن ذلك لا يأتي تحصيل حاصل بل بواسطة المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية . وهكذا يبقى الأمر في طي الاحتمال والافتراض ، وكذلك أيضا تبقى في طي

الافتراض عضوية هذه الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة فهي على حد قول النص رهن بقيام أعضاء الرباعية بالترويج دوليا للاعتراف بالدولة الفلسطينية بما في ذلك عضوية (محتملة) في الأمم المتحدة . كما أن هذه الدولة الفلسطينية ليست استحقاقا يستحقه الفلسطينيون باعتبارهم أصحاب الأرض ، ولا باعتبار أن لهم في ذمة المجتمع الدولي دينا بإقامة دولة لهم منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧ إنما ينالون هذه الدولة حسب تعبير الوثيقة بشرط أن تكون أهدافها الأساسية هي مواصلة الأداء الأمني الشامل والتعاون الأمني الفعال والاستمرار في تطبيع حياة الفلسطينيين .. الخ

وفي هذه المرحلة الثانية ـ الانتقالية كما تدعوها النصوص ـ يجري عقد المؤتمر الدولي . وترد بصدد هذا المؤتمر الدولي إشارة ذات بال ، فتصفه بأنه " سيكون شاملا مستندا إلى هدف السلام الشامل " .. " ويشمل السلام بين سوريا وإسرائيل وبين لبنان وإسرائيل " ، ولا يفوت الوثيقة أن تشير أيضا إلى أن الدول العربية " تعيد علاقتها مع إسرائيل إلى ما كانت عليها قبل الانتفاضة " .

الموقف الرسمي في الجيب

وتعكس الإشارة إلى الدول العربية بهذه الطريقة طبيعة المرحلة في نظر الأمريكيين بعد حرب العراق ، إذ ينظرون إلى الموقف الرسمي العربي على أنه (في الجيب) وأن التزامه نصوص التعليمات الأمريكية كذلك (من المسلمات) . ويتبعون في الحديث عن القادة العرب ـ كلهم تقريبا باستثناء واحد أو اثنين ـ أسلوب التهديد والاستصغار والدل بأنه لولا الحماية الأمريكية لما كان لهم أن يبقوا في مناصبهم . وبطبيعة الحال ينظر الأمريكيون إلى المنطقة وشعوبها وثقافتها رزمة واحدة . ويريدون ـ بالعنف والتخويف ـ أن يعيدوا تربيتها على يدهم ، كما هو التفكير الإسرائيلي بإعادة تشكيل العقل الفلسطيني .

ومن المفارقات الأخرى ذات المغزى في خارطة الطريق أيضا .. أنها ـ وهي تحيل الأمور على إرادة الفلسطينيين أو على هيئتهم التشريعية ، تعطي مقدما أوصاف الخطوة (الإصلاحية) التي يتعين على الفلسطينيين أن يقوموا بها . ومن الأمثلة على ذلك قولها " يتم تشكيل حكومة إصلاحية ذات

صلاحية مع وظيفة رئيس للوزراء طبقا لمسودة الدستور . " فلنفرض أن إرادة الهيئات الفلسطينية صاحبة الشأن اتجهت نحو اختيار نظام مختلف : رئاسي ، أو ملكي ، أو أي شيء .. فما شأنكم أنتم يا من نصبتم أنفسكم أوصياء آمرين ناهين على الشعوب وحكوماتها وأنظمتها ؟ وبأية سلطة تفعلون هذا ؟ وهل هو من الديمقراطية في شيء ؟ أم أنكم تصنعون المقاييس والقوالب لتناسب جسدا حاضرا ونوايا مبطنة وخططا مجهزة ؟! .

لكن المسألة على كل حال مسألة جزرة تلوح لعين اللاهث الذي يسوقه السوط . وهذا ما يتأكد في المرحلة الثالثة الختامية التي يفترض أن تنتهي بقيام دولة فلسطينية ديمقراطية سيادية قابلة للحياة . كأنما الإشارة إلى الدولة المتفاوض عليها والتي تحمل هذه الأوصاف علاج سحري لجميع المشكلات الفلسطينية وتستحق ركوب الأهوال وإقامة حمامات الدم الأهلية أو تحويل ما تبقى من هذا الوطن التعيس إلى سجون تضم خيرة الناس وأنبلهم وأعظمهم تضحية .

إن الروح التي تختفي وراء هذا الإصرار على القمع والحبس والمواجهة الأهلية روح لا تستهدف السلام . ولا يمكن أبدا أن ينام الفلسطينيون فوق سجاد تقبع تحته جثث أبنائهم ، ولا يمكن أن يكون للسلام طعم السلام إذا كانت سعادة البعض على حساب شقاء الآخرين . فالعلاقات بين الفلسطينين علاقات أكثر صميمية من العلاقات بين شعوب أخرى ، وذلك لأنهم على مدار أكثر من نصف قرن شربوا المر معا وعانوا النكبة والفقر والتشريد والإذلال معا .

وإذا كان في هذا العالم من يريد للفلسطينيين دولة حقا ، فيجب أن يعلم أن الفلسطينيين كل لا يتجزأ ، وأنه ليس معقولا على الإطلاق أن تستمر عملية الظلم التاريخي الذي تعرض له الشعب العربي الفلسطيني فإذا أراد رفع الظلم عن نفسه ثارت في وجهه الأحقاد العمياء التي لا يرويها إلا الدم وإلا الاستئصال .